حقوق المرأة

الفهرس

○ الافتتاحية / فى اليوم الذى صاغوا فية القانون
المديرة المسئولة

○ المنصب الرئاسى للمرأة فى دائرة الغموض
اشرف كرامى زادكان

○ انخراط النسوة فى سلك المحاماة
بهناز افشارى - محامية بالعدلية

○ المرأة فى الشرق الاوسط
آراء حول اشتغال النساء فى اربع دول بالشرق الاوسط
تاليف: هيدة هادلو

اخبار المرأة:

○ تعيين مديرة مركز شئون المرأة والاسرة

○ عقد المؤتمر العام للمرأة ، السلطة والقرار السياسى فى كابل

العنوان:
طهران - الصندوق البريدى رقم
١٣١٤٥-٣٦٣

الهاتف:
٩١١١٣٠٢٧٧٥ - ٥٥٤٣٩١٧٢

رقم التسلسل الدولى:
١٥٩١ - ٣٦٧٤

البريد الالكترونى:
Hoghoghezanan@Yahoo.com

الافتتاحية

فى اليوم الذى صاغوا فية القانون

اثناء صياغة دستور الجمهورية الاسلامية الايرانية ادرک الخبراء ضرورة تخصيص مادة للاسرة لتبيان اهميتها فى المجتمع والتاكيد على قيمتها وهكذا صيغ نص المادة العاشرة كما يلى: لما كانت الاسرة تشكل لبنة اساسية من لبنات المجتمع الاسلامى لذا يجب ان تكون جميع القوانين والخطط والمناهج المعنية هادفة الى تسهيل تشكيل الاسرة وصيانة قدسيتها وترسيخ وتماسک العلاقات الاسرية على قاعدة الحقوق والاخلاق الاسلامية. ومن هنا اضافت لجنة صياغة الدستور ثلاث مهام الى نص المادة المشار اليها :

١- تسهيل تشكيل الاسرة، ٢- صيانة قدسية الاسرة، ٣- ترسيخ وتماسک العلاقات الاسرية، وذكرت بان جميع القوانين والخطط والمناهج المعنية يجب ان تكون هادفة الى تحقيق الموضوعات الثلاث انفة الذكر على قاعدة الحقوق والاخلاق الاسلامية.

حقيقة الامر لاينكر احد اهمية الاسرة كلبنة اساسية من لبنات المجتمع الاسلامى ويجزم الجميع بان الاسرة مصدر سلامة وسعادة افرادها.

***

اثناء صياغة دستور الجمهورية الاسلامية الايرانية كتبت لجنة الصياغة فى ديباجتة ،"... تستعيد الطاقات الانسانية التى كانت حتى الان فى خدمة الاستثمار الاجنبى الكاسح ، هويتها الاصيلة وحقوقها الانسانية .." ووعدت بان" تكون المرأة التى لاقت اضطهادا اكثر من نظام الطاغوت استيفاء اكبر لحقوقها" واضافت:"ان الاسرة هى الوحدة الاساسية فى المجتمع ومصدر نمو وتسامى الانسان وان الاتفاق العقائدى والمثالى فى تشكيل الاسرة الذى يشكل المنطلق الرئيسى لمسيرة تكامل ونمو الانسان هو مبدأ اساس وان من مهام الدولة الاسلامية توفير المستلزمات لتحقيق هذه الغاية المنشودة ،" ثم تطرقت لجنة الصياغة الى شرح دور المرأة :"

نظام الحكومي الجديد على تقاضي النظام

البائد وعن مشاركة جميع الافراد فى هذا المشروع الثورى النهضوى لاسيما النساء واعتبر الدستور دورهن " دورا اساسيا ومصيريا" ومن هنا فان الافق الذى رسمه الدستور حمل معه هذه البشرى وهى ان : "... الدستور يوفر لجميع افراد المجتمع ارضية مثل هذه المشاركة (مشاركة فعالة وواسعة لجميع مكونات المجتمع) وفى جميع مراحل اتخاذ القرارات السياسية والمصيرية حتى يكون الفرد فى مسيرتة التكاملية قادرا على ان يلعب دور المنفذ والنامى والهادى وهذا هو المعنى الواقعى والمنشود لحكومة المستضعفين على الارض."

من المناسب ان نذكر هنا ايضا المادتين العشرين والحادية والعشرين من الدستور حيث تعلن المادة العشرون فى مستهلها وبشفافية : "جميع افراد الشعب نساء ورجالا يتمتعون سواسية بحماية الدستور وبكافة الحقوق الانسانية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى اطار مراعاة واحترام الموازين الشرعية الاسلامية."

اما المادة الحادية والعشرين فانها الزمت الحكومة بضمان حقوق المرأة فى جميع النواحى وفى ظل رعاية الموازين الاسلامية

ثم حددت بعض النقاط وهى:

١- توفير المناخ الملائم لنمو شخصية المرأة واحياء حقوقها المادية والمعنوية .

٢- حماية الامهات لاسيما خلال فترة الحمل وحضانة الابناء وحماية الاطفال اليتامى.

٣- تاسيس محكمة صالحة لحفظ كيان الاسرة وضمان تماسكها وبقائها.

٤- التامين على النساء الارامل والطاعنات فى السن واللائى لا معيل لهن.

٥- منح وصاية للامهات الجديرات على الاطفال فى حال عدم وجود ولى امر شرعى.

ان هذه المطالب التى حددها الدستور فى نصه لاتمثل جميع اطر وحدود حقوق المرأة

مقفلة الا انه لايجوز نسيان مصدرى نظرية تحديد نشاط المرأة وتكبيلها بالقيود. ان من الضرورى النظر الى المرأة ككيان انسانى لها حقوقها الانسانية و رسم ادوار اخرى وتحديد واجبات اخرى لها قبل اتخاذ اى قرار وفى غير ذلك سيحالف الفشل تلك القرارات . ترى كيف يمكن تجاهل المرأة وحقوقها وعدم التعويل على وعيها وقدرتها فى المناهج والبرامج والقوانين والقرارات والاكتفاء بالتوقع منها ان يقتصر دورها على «الاسره» و«فى خدمه» الاسرة وتفويت فرص التطور والنمو عليها لهذة الذريعة والسبب ؟

***

من المفترض ان تتقدم الخطتان العشرينية والخمسية الانمائية الرابعة بالبلاد نحو تنمية مستديمة وشاملة تلقى بظلاهما على جميع المواطنين من النساء والرجال لكن السؤال الذى يطرح نفسه هنا هو: لماذا تسفر الاذواق المختلفة عن وجهها مع اى تغيير يطال النظام التنفيذى فى البلاد - او احدى السلطتين الاخريين- وتكون المرأة بالدرجة الاولى الضحية لهذة التغييرات؟

اجل ان هذه التغييرات الطارئة على التيارات والخطوط السياسية في البلاد والناتجة عن سيادة التيار الفكرى الفائز تضع المرأة فى معاناة ومواجهة مع جملة من الازمات النفسية والاجتماعية وتثير الشكوك حول جميع السياسات المرسومة فى اطار برامج وخطط عمل كثيرة بهدف تحقيق التنمية .

***

من هنا فان المسئولين التنفيذيين فى البلاد ومن منطلق التزامهم باليمين الدستورية مكلفون بمراعاة واحترام حقوق المرأة وان يؤسسوا لخططهم ومناهجهم على قاعدة

المنصب الرئاسي
للمرأة
في دائرة الغموض

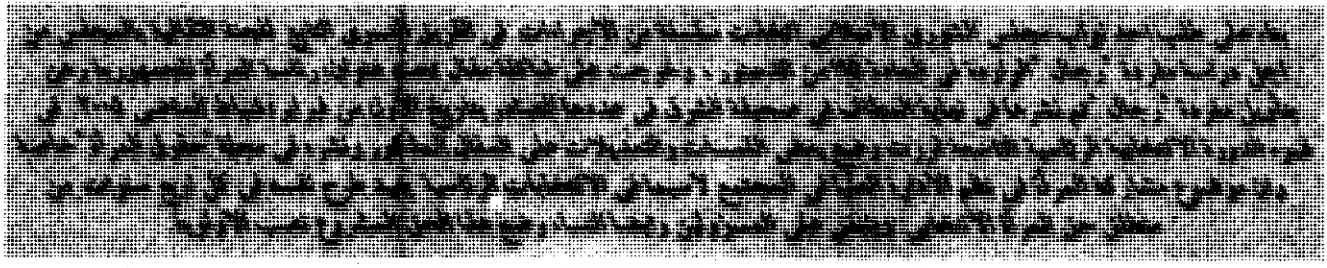

اشرف كرامي زادكان

"يجب انتخاب رئيس الجمهورية من بين رجال الدين والسياسة ممن تتوافر فيهم الشروط ادناة: ان يكون ايراني الاصل ومديرا ومدبرا متمتعا بحسن سلوك وامانة وتقوى وان يكون مؤمنا بمبادى الجمهورية الاسلامية الايرانية والمذهب الرسمي للبلاد."

[illegible] من المادة ١١٥ من دستور الجمهورية الاسلامية الايرانية وفي الفصل الخاص برئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء وهو: الفصل التاسع -السلطة التنفيذية- وهو النص الذي يثير ضجة عند كل دورة انتخابية رئاسية لاحتوائة على مفردة غامضة لاتخدم مصلحة وحدة المجتمع الا وهي مفردة "رجال".

لقد صوت الشعب الايراني في استفتاء عام [illegible] انتصار الثورة الاسلامية على الحكومة الاسلامية . وقد كان للتضامن والتلاحم بين جميع فئات وشرائح الشعب وفئاتة السياسية والدينية ببركة الدستور دور كبير ومصيري في المصادقة على نوع نظام الحكم خاصة النساء اللائي كان لهن حضور فعال وبارز في جميع ساحات هذا الجهاد الكبير بما حفلت بها من مشاهد منها مشهد ام تحتضن طفلها وتحمل البندقية على كتفها وهي مسرعة نحو ساحة القتال حيث يعكس هذا المشهد الدور الاساسي والمصيري لهذة الشريحة الكبيرة من المجتمع في مسيرة النضال ، الا ان مفردة "رجال" والمحاصصة بين الرجال لتقسيم السلطة فيما بينهم يضع اليوم هذا التلاحم والتضامن امام شكوك وتساؤلات عديدة .

انخراط النسوة في سلك المحاماة

بهناز اشتري - محامية بالعدلية

مهنة المحاماة من الاعمال والمشاغل ذات المشاركة الاقل والاسهام غير الفاعل للمرأة في المجتمعات التقليدية رغم الدورالمؤثر والكبير الذي يلعبة هذا السلك في حياة المجتمع. وبغض النظر عن تمكن سيدة واحدة من الانضمام الى عضوية مجلس ادارة نقابة المحامين في العاصمة لكن مقاعد هذا المجلس ظلت طوال السنوات الاولى من تاسيسه وحتى عام ٢٠٠١ شاغرة من العضوية النسوية . وفي نهاية المطاف تحقق ذلك اثر انتخابات المجلس الاداري الجديد .

و تكرر نجاح العنصر النسوي في تبوء عضوية المجلس الاداري لنقابة المحامين في الانتخابات التي جرت عام ٢٠٠٣ . ويرى الكثير من اصحاب الرأي ذلك على انه قفزة كبيرة للمرأة في بلورة النجاحات المتحققة حتى الان على صعيد مهنة المحاماة . مما لاشك فية ان الحضور النسوي في منصة ادارة نقابة المحامين من شأنة احداث تغيير في الرؤية المترسخة في الاذهان الى يومنا هذا والتي ترى الرجال اولى من النساء في مزاولة هذه المهنة كما انة يتطلب توجية طاقات المرأة ضمن اطار منهجي تخصصي .

تشير الاحصاءات التي وضعت تحت تصرف كاتبة هذه السطور من قبل قسم العلاقات العامة في نقابة محامي العدلية بالعاصمة في عام ٢٠٠٢ الى ان من بين ٣٠٩٣ محامي عدلية عضو في النقابة بالعاصمة كان هناك ٢٧٢٨ محامي رجل و٣٦٥ محامية امرأة ، وفي الواقع يمكن القول بان المرأة شكلت نسبة ١٧٨ بالمائة من محاميي العاصمة . وفي عام ٢٠٠٤ ارتفعت تلك النسبة الى ١٢/٢٥ بالمائة . وعلية فان المشاركة النسوية في سلك المحاماة شهدت نموا متزايدا رغم ما اعترضت هذه المسيرة من صعوبات وعقبات ناتجة عن التزامات المرأة في اطار الاسرة بصفتها زوجة وام ، و نظرة المجتمع ذات العمق الايجابي الاقل الى مهنة المحاماة كمهنة غير مناسبة كثيرا للمرأة اضافة الى القيود والعقبات التي تواجهها المرأة للانخراط والعمل في السلك القضائي وكل ما يتفرع منة من مشاغل ووظائف . اجل رغم كل تلك المعوقات والتحديات استطاعت المرأة ان تحقق لنفسها حضورا فاعلا ومتناميا في سلك المحاماة اخذ بيدها الى قمة الهرم الاداري لنقابة المحامين.

تطالعون نص هذا المقال على الصفحة ١٠ الى الصفحة ١١ من هذا العدد.

المرأة في الشرق الاوسط

آراء حول اشتغال النساء في اربع دول بالشرق الاوسط

◁ تأليف: شيده شادلو

تكاد تكون مسألة الاشتغال واحدا من الموضوعات الاساسية والجديرة بالبحث والنقاش في الشرق الاوسط . فان العلاقة الحتمية لهذا الموضوع بافكار المجتمعات والبنى الثقافية الشرق الاوسطية الاسلامية تعتبر الحافز الاساسي للكثير من البحوث والدراسات . الفرضيات الاساسية التي تستند اليها البحوث والدراسات المذكورة والاخذ بعين الاعتبار ردود الفعل الروحية والدينية في صلب النشاطات الاجتماعية والاقتصادية للنساء في البلدان الاسلامية ، مدى قوة وفاعلية ردود الفعل تلك وحجم تاثيرها وكذلك مدى تاثير الاعتبارات الاقتصادية القائمة على سائر القضايا الاخرى ومساحة الفسحة التي تمنحها الامكانيات والفرص المتوفرة للنساء لمزاولة الانشطة الاجتماعية والاقتصادية ، وشكل معادلة الطلب والعرض بالنسبة للطاقة النسائية في سوق العمل والاراء المختلفة لاصحاب العمل بشأن فوائد استقطاب وتوظيف النساء في الشركات والمؤسسات الاقتصادية والنظم والنماذج التي يتبعها هؤلاء و... تلك اهم المواضيع التي تناولتها الدراسات الميدانية التي اجراها Ivy Papps في اربعة بلدان اسلامية بالشرق الاوسط وهي : مصر والاردن وتركيا والمغرب. ومن النقاط المهمة واللافتة للنظر في هذه الدراسة التخفيف من حدة الاراء المعترضة على عامل الدين باعتبارة يمثل قوة رادعة امام الانشطة الاجتماعية للنساء . الواقع ان ذكر عوامل اخرى الى جانب هذا العامل وعرض معلومات وتفاصيل الاستنتاجات قد ساعد بشكل ملحوظ في تبيان الحقائق المتعلقة باشتغال النساء في البلدان الاربعة المشار اليها الى جانب ذلك فان الثقافات المتباينة والسائدة في الدول الاربعة المذكورة هي ايضا ادت الى ايجاد ظروف وتبلور وجهات نظر مختلفة على صعيد النشاط النسوي الامر الذي يحظى بالتامل الى جانب عامل الدين .

***

ان الاعتقاد العام السائد هو ان نسبة مشاركة المرأة في القوة العاملة تشكل نسبة ضئيلة جدا رغم وجود هذا التصور وهو ان التقنيات الموجودة في جمع المعلومات تبلور في الاذهان المستوى المنخفض للانشطة والفعاليات الاقتصادية النسوية لاسيما في الدول النامية ...

تطالعون نص هذا المقال على الصفحة ٢٨ الى الصفحة ٣١ من هذه النشرة.

تعيين مديرة مركز شئون المرأة والاسرة

اصدر الدكتور محمود احمدى نجاد رئيس الجمهورية الاسلامية الايرانية قرارا يقضى بتعيين السيدة نسرين سلطان خواة بمنصب مستشارة رئيس الجمهورية ورئيس مركز شئون المرأة والاسرة .

تحمل السيدة نسرين سلطان خواة شهادة دكتوراة فى الرياضيات وتعمل رئيسة لفرع الرياضيات بجامعة الزهراء وهى من اعضاء المجلس البلدى الاسلامى فى مدينة طهران .

عقد المؤتمر العام للمرأة والسلطة والقرار السياسى فى كابل

على اعتاب الانتخابات النيابية الاخيرة فى افغانستان عقد فى العاصمة كابل المؤتمر العام للمرأة والسلطة والقرار السياسى برعاية وزارة شئون المرأة وبالتنسيق مع جمعية حامى النسوية الايرانية حيث تحدثت فى جلسة الافتتاح السيدة اشرفى المسؤولة عن الجمعية المذكورة حول اهداف عقد هذا المؤتمر وما يمكن ان يؤدية من دور ايجابى وبناء تزامنا مع اجراء الانتخابات البرلمانية فى افغانستان.

اما السيدة مسعودة جلالة وزيرة شئون المرأة الافغانية فقد اعتبرت فى كلمة الافتتاح عقد المؤتمر المذكور استحقاقا ضروريا تستوجبة متطلبات المرحلة الراهنة التى تعيشها افغانستان وتناولت فى حديثها ايضا اهمية النشاط البرلمانى وعودة الحياة البرلمانية الى بلادها بعد فترة طويلة وحالكة من الحرب والدمار.

كما قدمت السيدة اشرف كرامى زادكان ورقتها للمؤتمر تحت عنوان" دور المرأة فى الدستور الافغانى" تضمنت اشادة وتقدير للذين قاموا بسن وتشريع هذا الدستور منوهة الى الاهمية القصوى للنشاط النسوى .

و القت الدكتورة صادقى كلمة تحت عنوان" النشاط النسوى .. التحديات والعقبات" خلصت فيها للقول ان تجارة اسلحة الدمار حجر عثرة فى طريق تطوير شئون المرأة فى المنطقة.

وفى الجلسة الثانية للمؤتمر قرأت السيدة اشرف كرامى زادكان على السيدات المرشحات الى الانتخابات البرلمانية ورقة جديدة تحت عنوان" حقوق ووظائف نواب البرلمان"

يشار الى ان ٥٨٠٠ مرشحا و مرشحة تنافسوا فى الانتخابات البرلمانية الافغانية على نيل ٢٤٩ قصعدا نيابيا و ٤٢٠ مقعدا فى مجالس الاقاليم.